الأهرام

المصدر: جريدة الجرائد العالمية

التاريخ : ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢

عرض محاكمة كتاب العولمة

المحرران : جيرى ماندر وادوارد جولد سميث

إعداد : سعود عطية

ملخص ناشر

بعد أن وقعت الحكومات على اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، فوضت بذلك مهمة إدارة شئونها الاقتصادية إلى البيروقراطية الدولية التى لا تزال بعيدة عن حياة المواطنين، ولا تبالى باهتماماتهم المحلية، وتسير فى ركاب الشركات متعددة الجنسيات التى وضع الاقتصاد العالم لخدمتها. وهكذا ابتعدت الدول بصورة أكبر عن ممارسة الديمقراطية الحقيقية.

الانهيار الحتمى للعولمة

لا يمكن لعملية الاستيلاء على زمام الأمور أن تستمر إلى ما لا نهاية فقد مضت إلى حيث أصبحت الدولة والشركات الكبيرة بسرعة غير قادرة على إنجاز المهام التى أخذتها من الأسرة والمجتمع والنظام البيئى، إلا على نطاق لا يذكر، وهذا صحيح بالنسبة للاستيلاء على الواجبات والوظائف التى كان يقوم بها النظام البيئى والمناخ البيولوجى : المحافظة على الظروف اللازمة للحياة على هذا الكوكب، فإذا أردنا ان يستقر المناخ فى العالم فلن يتحقق ذلك من خلال الأعمال الجيوهندسية المقترحة اليوم وانما بزيادة طاقة المناخ البيولوجى على امتصاص ثانى أكسيد الكربون، وهذا معناه السماح للغابات بالانتعاش وخفض انبعاث الغازات من البيوت الزجاجية، ولن يتحقق ذلك إلا باستبدال الاقتصاد العالمى، باقتصاد محلى باحتياجاته البسيطة من الطاقة والموارد.

ومن المهام الأخرى التى لم تعد الدولة قادرة على القيام بها توفير الرعاية للمحتاجين، وحتى قبل ظهور الاقتصاد العالمى رسميا، كانت تكلفة الرعاية النقدية فى كثير من البلدان الصناعية تنمو بصورة أسرع من اجمالى الناتج القومى وكان من الواضح أن ذلك لن يستمر طويلا، واليوم ومع تعظيم المنافسة، يجرى تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية بسرعة رهيبة مع أن الحاجة لها زادت كثيراً بسبب العولمة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الاقتصادية، وفى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أصابت تصفية قطاع الرعاية الاجتماعية الرعاية التى تقدم لمرضى الإعاقة العقلية.

ولقد أدت برامج التعديل الهيكلى المتعاقبة من البنك الدولى بين دول العالم الثالث إلى هبوط جذرى فى القدرة الشرائية حتى عند الذين لا يزالون فى وظائفهم، ونجد ذلك بصورة متزايدة فى العالم الصناعى الذى أخذ يخضع الآن لصورة التعديل التى ينادى بها، فقد انخفضت المرتبات، وحلت عقود قصيره الأجل محل عقود طويلة الأجل، وحل العمل نصف الوقت محل العمل طول الوقت وحلت المرأة محل الرجل بمرتبات أقل. وبالطبع فالناس الذين ليس لديهم وظائف أو يتقاضون أجور عمال السخرة ولا يحصلون على مزايا الرعاية الاجتماعية لا يستطيعون شراء الكثير من السلع والخدمات، بينما الكمبيوتر - الذى حل محل معظمهم لا يشترى أى سلع على الإطلاق. ومع انخفاض الاستهلاك، فسوف يوفر الاقتصاد الرسمى فرص عمل أقل، مما يزيد من هبوط الاستهلاك ومن عدد الوظائف المتاحة.

ومع استمرار تداعى الاقتصاد الرسمى، فسوف يضطر معظم الناس بسبب الحاجة والضرورة، إلى أن يتعلموا الحياة خارجه، وفى هذه الحال، فإن ما تحدثنا عنه من تايم دولارز والزراعة التى يدعمها المجتمع ونظم التوظيف والتجارة المحلية - هى مبادرة صغيرة بحيث لا تستطيع أن تسهم مساهمة كبيرة فى المشكلات المتزايدة فى يومنا الحاضر. على العكس، فهى قد تقدم الأسس اللازمة لظهور اقتصاديات محلية تستطيع وحدها أن تسد الفراغ الذى نجم عن تهميش الاقتصاد الرسمى.

ونظراً لأن الشركات والدولة أصبحت أقل قدرة على أداء المهام الرئيسة التى سلبتها للاقتصاديات المحلية، فلا بديل سوى السماح للإقتصاديات المحلية - بعواملها الاجتماعية غير النقدية - باستعادة بعض هذه الوظائف.

ويجب علينا أن نفعل عكس ما تضطر دولة مثل اليابان للقيام به، إذ من خلال تمسكها بالجات، يجب عليها أن تعمد إلى تصنيع النظام الزراعى التقليدى الذى يعتمد على صغار المزارعين من العائلات وقطاع التجزئة التقليدى الذى لا يزال يتكون من المحلات الصغيرة فى الضواحى. والطريق مفتوح أمام استيلاء الشركات الكبيرة على هذه القطاعات المرئية فى الاقتصاد اليابانى. وهذا مسعناه ازدياد البطالة والتفكك الاجتماعى الذى ينتج عن ذلك، وقد ظل معدل البطالة فى اليابان حتى الآونة الأخيرة نحو ٢٪ من الايدى العاملة (وارتفع إلى ٣,٤٪ عام ١٩٩٦)، ولم تتأثر العائلات بذلك، وظلت معدلات الجريمة والانحراف منخفضة. ولكن هذا الوضع قد تغير الأن.

ويتضح لنا أن اقتصادنا الاجتماعى غير مؤهل الآن للقيام بأية مهام جديدة، لأن البيوت والمجتمع والنظم البيئية - التى كانت تقوم بهذه الواجبات، قد تدهورت بصورة خطيرة تحت تأثير التنمية الاقتصادية السابقة - ويكمن الأمل الوحيد فى أن تعيد هذه المؤسسات تنظيم أنفسها، وليس هذا أملا تافها كما قد يبدو، وإذا أردنا تهميش معظم الناس وأصبح كثير منهم محرومين وعاطلين بسبب الاقتصاد العالمى، فلن يقف هؤلاء مكتوفى الأيدى وهم يتضورون جوعا، بل سوف يثور عدد كبير منهم ضد الشركات الكبرى التى تستغل مواردهم وتلوث ديارهم وأنهارهم وتنتج الطعام والسلع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاستهلاكية التى لا يستطيع شراءها سوى الصفوة، وتقدم وظائف عالية التقنية لا يشغلها سوى المتخصصون من الخارج. وتتعرض هذه الشركات إلى هجمة شرسة فى الهند حيث قام المزارعون فى كارناتاكا بتحطيم مقر شركة كارجيل وتدمير فرع كنتاكى فى بنجالور، وأقسم هؤلاء على طرد الشركة من بلادهم وسوف ينجحون فى ذلك، وسوف تحدث مقاومة شعبية للدولة نفسها.

وقد حدث ذلك إبان العهد الاستعمارى مراراً وتكرارا عندما نزعت الأرض من أصحابها وحرموا من مصدر رزقهم، ومن المحتمل أن تقع حوادث شغب حتى فى العالم الصناعى، وفى فرنسا أدرك الرئيس شيراك أنه لو خفض الأجور وألغى الرعاية الاجتماعية وسرح أعداداً كبيرة من الناس لتحقيق المعايير الخاصة بعملة أوربية موحدة، فسوف يتكرر الإضراب الضخم الذى حدث عام ١٩٩٦، ومن الممكن أن يحدث ذلك فى أماكن أخرى.

وقد وقعت أحداث مماثلة فى المكسيك ضد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والبنك الدولى.

لقد بدأ الناس يستردون المهام والواجبات التى كانت تقوم بها الأسرة والمجتمع دائما وكانت سبب وجودهم وحياتهم، ويجرى تنفيذ برامج الزراعة التى يدعمها المجتمع المحلى ونظم التوظيف والتجارة المحلية فى عدد من المحليات ويشارك فيها عدد متزايد من المواطنين، ومن المحتمل أن يعمم هذا الاتجاه بعد زيادة تهميش الناس وبذلك يتم إرغامهم على إعادة إنشاء اقتصاديات محلية تقوم على المجتمع، وهذه أضواء مضيئة فى أفق كئيب.

ومن المحتمل أن تصبح قضية الاقتصاد العالمى مقابل الاقتصاد المحلى قضية كبيرة فى العقد القادم، وستكون الأساس لإعادة تنظيم سياسة جديدة سوف يمتلك المجتمع، حزب المجتمع، القليل من المال وبالتالى القليل من السلطة، غير أن عدد أنصاره سوف يزداد، وسوف يصبح حزب الأغلبية. فإذا تقلد هذا الحزب زمام السلطة، يكون فى وضع يمكنه من تطوير وتنفيذ استراتيجية منسقة لضمان الانتقال الهادئ إلى نوع المجتمع ونوع الاقتصاد الذى يستطيع وحدة أن يوفر لأبنائنا أى مستقبل فوق هذا الكوكب المحاصر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية